

Distr.: General  
4 August 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثالثة والستون

البند ٦٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*  
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:  
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي:  
أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام  
الدائم والتنمية المستدامة فيها

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في  
أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها  
التقرير المرحلي للأمين العام

موجز

يتناول هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). وتبدر الإشارة إلى أن التوصيات الواردة في ذلك التقرير فيما يتصل تحديدًا بمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يستند إليها تحقيق التنمية المستدامة يغطيها تقرير الأمين العام عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/63/206) الذي ينبغي قراءته بالاقتران مع هذا التقرير.

\* A/63/150.



ويقدم الفرع ثانيا من التقرير عرضا عاما موجزا للتطورات الرئيسية التي استجذت العام الماضي على صعيدى السلام والأمن فى أفريقيا ويركز على المشكلات الخطيرة التي تعالجها أفريقيا والمجتمع الدولي حاليا من أجل إحلال السلام وصونه وإعادة بناء البلدان فى مرحلة ما بعد النزاع. ويستعرض التقرير أيضا التقدم المحرز فيما يتصل بالخطوات والإجراءات الإضافية القصيرة الأجل المقترحة فى التقرير السابق من أجل دعم الجهود المبذولة لجعل أفريقيا خالية من النزاعات ريثما يجري استعراض استراتيجى جوهري وشامل لأثر التحديات والتهديدات الجديدة على تحقيق السلام والتنمية المستدامة فى الأجل الطويل.

ويخلص التقرير إلى أنه يتوجب على المجتمع الدولي، رغم ما حققه من إنجازات وما تصدى له من تحديات على امتداد عقد من الزمان أن يواصل مسيرته بمزيد من العزم والإصرار وجنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية الأفريقية لتحقيق السلام والتنمية الدائمين فى مواجهة التحديات العالمية المتزايدة.

## المحتويات

## الصفحة

|    |                                                                            |
|----|----------------------------------------------------------------------------|
| ٤  | أولا - مقدمة .....                                                         |
| ٥  | ثانيا - الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لمواجهة حالات النزاع .....    |
| ٥  | ألف - منع نشوب النزاعات وجهود الوساطة .....                                |
| ٦  | باء - حفظ السلام .....                                                     |
| ٦  | ١ - الصحراء الغربية .....                                                  |
| ٧  | ٢ - كوت ديفوار .....                                                       |
| ٧  | ٣ - إثيوبيا وإريتريا .....                                                 |
| ٧  | ٤ - ليبيريا .....                                                          |
| ٨  | ٥ - جمهورية الكونغو الديمقراطية .....                                      |
| ٩  | ٦ - منطقة دارفور في السودان .....                                          |
| ٩  | ٧ - تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى .....                                     |
| ١٠ | ٨ - الصومال .....                                                          |
| ١٠ | جيم - بناء السلام .....                                                    |
| ١١ | ١ - بوروندي .....                                                          |
| ١٢ | ٢ - سيراليون .....                                                         |
| ١٢ | ٣ - غينيا - بيساو .....                                                    |
| ١٣ | ٤ - جمهورية أفريقيا الوسطى .....                                           |
| ١٣ | ثالثا - تعزيز استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات السلام والأمن .....   |
| ١٣ | ألف - تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية .....        |
| ١٤ | ١ - تعزيز بناء القدرات دعما للاتحاد الأفريقي .....                         |
| ١٦ | ٢ - التعاون مع المنظمات دون الإقليمية .....                                |
| ١٨ | ٣ - التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ... |
| ١٨ | باء - الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة ووضع حد لثقافة العنف .....            |
| ٢١ | جيم - إيجاد فرص عمل في بلدان مرحلة ما بعد النزاع .....                     |
| ٢٢ | رابعا - خاتمة .....                                                        |

## أولا - مقدمة

١ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عقد مجلس الأمن اجتماعا لوزراء الخارجية للنظر في الحاجة إلى بذل جهود دولية متضافرة لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا. ولاحظ المجلس في البيان الرئاسي الصادر ذلك اليوم (S/PRST/1997/46)، أن عدد النزاعات المسلحة في القارة ودرجة حدتها، لا يزالان، على الرغم من التقدم الذي أحرزه بعض الدول الأفريقية، أمرا مثار قلق بالغ ويلزم التصدي له بحزم.

٢ - واستجابة لطلب مجلس الأمن، أُجري، في عام ١٩٩٨، تحليل شامل وتمت موافاة الجمعية العامة والمجلس بتقرير عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). وتضمن التقرير آنف الذكر عددا من التوصيات بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها ويلزم التنويه إلى أن هذا التقرير هو خامس تقرير سنوي يعد في سياق متابعة حالة تنفيذ تلك التوصيات. أما التوصيات المتصلة تحديدا بمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يستند إليها تحقيق التنمية المستدامة فيتناولها تقرير الأمين العام عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/63/206) المتمم لهذا التقرير، والذي ينبغي قراءته بالاقتران معه.

٣ - في العقد الماضي، انتهى عدد من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في أفريقيا وأحرز تقدم ملموس في مجال الحكم. ووفرت لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، المنشأة حديثا، الدعم لعدد من البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع، بينما توفر الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران نهجا مبتكرا بقيادة أفريقية لتحسين أساليب الحكم. غير أنه من الواضح أن الشروط الأساسية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين لم تتوافر بعد في أنحاء القارة كافة، وهو ما يتجسد في التقدم البطيء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - والتحديات المتمثلة في الفقر المدقع وضعف مؤسسات الدولة وسوء إدارة الموارد الطبيعية والقصور في حماية حقوق الإنسان الأساسية والصعوبات المتنامية المتصلة بتغير المناخ والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود، لا تزال قائمة.

٥ - ويقدم هذا التقرير عرضا عاما للجهود التي بذلها المجتمع الدولي العام الماضي دعما لأفريقيا من أجل إحلال السلام وصونه وإعادة بناء البلدان في مرحلة ما بعد النزاع. ويستعرض التقرير، أيضا، التقدم المحرز فيما يتعلق بالإجراءات والخطوات المحددة التي أوصي باتخاذها في التقرير السابق المتصل بهذا الموضوع (A/62/204)، ريثما يجري الاستعراض الأشمل وتوضع الخطة الاستراتيجية اللازمة ليس فقط لتجسيد التقدم المحرز خلال السنوات العشر

الماضية، بل وأيضا لمواجهة التحديات الجديدة والأخطار التي تهدد تحقيق السلام والتنمية المستدامة على المدى الطويل في أفريقيا.

## ثانيا - الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لمواجهة حالات النزاع

٦ - يولي المجتمع الدولي حالات النزاع ومنع نشوب النزاعات في أفريقيا اهتماما متزايدا. ويكرس مجلس الأمن أكثر من ٦٠ في المائة من وقته لمسألتي السلام والأمن في تلك القارة. وعلاوة على ذلك، يولي المجلس اهتماما متزايدا للمسائل ذات الصلة بالنزاع المسلح، من قبيل العنف الجنسي الذي يستهدف النساء أثناء النزاع المسلح، والأطفال في إطار النزاع المسلح، ودور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات المسلحة.

## ألف - منع نشوب النزاعات وجهود الوساطة

٧ - إدراكا لفوائد منع نشوب النزاعات من الناحيتين البشرية والمالية على حد سواء، اقترحت تعزيز القدرة اللازمة لكفالة امتلاك الأمم المتحدة للأدوات التي تحتاج إليها لأداء المهمة الحيوية المتمثلة في المشاركة بشكل استباقي في الدبلوماسية الوقائية، بقدر كبير. وكان قد سبق تعزيز الجهود الاستشارية والدبلوماسية عن طريق المساعدة الفورية التي قدمتها وحدة دعم الوساطة المنشأة حديثا في إدارة الشؤون السياسية إلى مبعوثي الأمم المتحدة العاملين في شمال أوغندا ودارفور والصحراء الغربية والصومال وكينيا وغرب أفريقيا وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٨ - وإضافة إلى ذلك، أنشئ في آذار/مارس ٢٠٠٨، فريق للوساطة تحت الطلب مكون من خبراء في مفاوضات السلام في مجالات الأمن والعدالة في الفترة الانتقالية وحقوق الإنسان وإعداد الدساتير وتقاسم الثروات وترتيبات تقاسم النفوذ. وسيكون هذا الفريق جاهزا للمساعدة في المفاوضات الجارية في إطار العمليات الميدانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المجالين السياسي والإنساني وفي مجال حفظ السلام. وتهدف مقترحاتي كذلك إلى تعزيز القدرة في مجال الدبلوماسية الوقائية عن طريق تيسير انخراط موظفي الشؤون السياسية في العمل مع المنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين في الميدان على نحو منهجي مباشر يستند إلى المعرفة بقدر أكبر.

٩ - وعمل الاتحاد الأفريقي أيضا على زيادة قدرة الوساطة لديه بشكل ملحوظ بعدة طرق من بينها إنشاء فريق الحكماء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي أوائل عام ٢٠٠٨ دُعي فريق من الشخصيات البارزة إلى الوساطة في الأزمة السياسية التي شهدتها كينيا بعد الانتخابات. وكان قد شكل خصيصا لهذا الغرض. ويعد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم

المتحدة خلال الأزمة الكينية مثالا على التعاون المتنامي بين الهيئتين وفعالتهما المتزايدة في منع نشوب النزاعات.

١٠ - وثمة دليل آخر على توثيق التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة الدولية والقارية والإقليمية تجسد على امتداد العام الماضي في قيام الاتحاد الأفريقي جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة وممثلي فريق التيسير ومبادرة السلام الإقليمية والاتحاد الأوروبي وسفيري جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة باتخاذ خطوات منسقة لإخراج عملية السلام في بوروندي من حالة الركود التي تتخبط فيها. وأسهم مجموع الميسرين الإقليميين العاملين في إطار من التآزر مع أصحاب المصلحة الآخرين إسهاما ملحوظا، خلال ذلك العام، في منع استئناف الأعمال القتالية في بوروندي.

١١ - وأوفد مجلس الأمن العام الماضي فريق بعثة إلى أفريقيا لتحريك عمليات السلام فيها وإحداث أثر إيجابي قوي في استقرار المنطقة والأوضاع الإنسانية فيها. وزار فريق مجلس الأمن هذا جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لدعم الجهود المبذولة لتحقيق السلام والمصالحة فيهما.

١٢ - وإنني أحث المجتمع الدولي على دعم استحداث أدوات واستراتيجيات إضافية لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك تنسيق معلومات الإنذار المبكر ووضع بروتوكولات لتفعيل آليات الإجراءات المبكرة. وفي سياق الاستجابة السريعة واستراتيجيات العمل، يجب بعناية تفادي التدخل الخارجي في الشؤون الوطنية للدول ذات السيادة، المشكّلة حسب الأصول. وفي العديد من الحالات، يمكن الاستعانة بجهود الوساطة الإقليمية والقارية الحصيفة تحقّقا للأهداف المنشودة، وينبغي تعزيز تلك الجهود في المرحلة القادمة من البرنامج العشري لبناء القدرات المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

## باء - حفظ السلام

### ١ - الصحراء الغربية

١٣ - أجرى مبعوثي الخاص مشاورات مع ممثلي حكومة المغرب وجبهة البوليساريو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ثم في آذار/مارس. ولا يزال التقدم مستمرا في مجالي إزالة الألغام وتعزيز تدابير بناء الثقة مما قد يتيح إجراء الزيارات العائلية برا وجوا على حد سواء. ورغم تأكيد الأطراف مجددا التزامهم بإظهار الإرادة السياسية وإجراء المفاوضات بحسن نية، لم يحرز تقدم يذكر في تسوية الخلافات السياسية التي تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة ولا تزال لها تداعيات شديدة الوطأة على الناس هناك وخصوصا الذين يعيشون داخل المخيمات في عزلة وفقير منذ عقود من الزمان.

## ٢ - كوت ديفوار

١٤ - تواصل قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تسيير الدوريات في جميع أنحاء البلد لرصد الحالة الأمنية، وعلى الحدود مع غينيا وليبيريا لمنع نقل الأسلحة وتحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود. وخلال العام الماضي، انخفض إلى حد بعيد الخطر العام المتمثل في استئناف الأعمال القتالية بفضل المناخ السياسي المواتي الذي أحدثه توقيع اتفاق سلام واغادوغو في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ الذي يشكل مثالا إيجابيا على حلول أفريقية لمشكلات أفريقية. وفي ما بعد، عمد الاتحاد الأفريقي، الذي دعم الاتفاق بقوة، إلى حث الأطراف على التعجيل بتنفيذه لتمهيد السبيل أمام إجراء الانتخابات الرئاسية التي طال أمد تأجيلها والتي تقرر الآن إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

## ٣ - إثيوبيا وإريتريا

١٥ - اشتد التوتر بين إريتريا وإثيوبيا العام الماضي، وهو يبرز بشكل أكثر وضوحا في ما يتعلق بتعليم الحدود المشتركة بينهما. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أكد مجلس الأمن من جديد أن إثيوبيا وإريتريا مسؤولتان في المقام الأول عن تسوية النزاع على الحدود بينهما، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة حققت أقصى ما يمكن لحفظ السلام تحقيقه في الحالة الراهنة لأن حفظ السلام لا يؤدي ثماره إلا عندما تفي البلدان بالتزاماتها السياسية. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، صوت مجلس الأمن بالإجماع على إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التي دامت ٨ سنوات، مشيرا إلى أن البعثة "أصبحت مستحيلة التنفيذ" بسبب القيود المفروضة على حركة حفظة السلام وعدم قبول قرارات لجنة الحدود المستقلة.

## ٤ - ليبيريا

١٦ - قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدعم للحكومة في جهودها المبذولة لجمع وإتلاف الأسلحة والذخائر التي جرى تسليمها طوعا أو التي عثر عليها في سياق عمليات التفتيش. وبينما ظلت الحالة الأمنية العامة في ليبيريا مستقرة عموما، حمل استمرار الأنشطة الإجرامية البعثة على زيادة عدد الدوريات الراكبة والراجلة في المناطق التي يرتفع فيها معدل الجريمة. وساعدت البعثة أيضا، الحكومة الوطنية في وضع استراتيجية وطنية وخطة تنفيذية لمعالجة هذه المشكلة.

١٧ - وقطع البلد شوطا بعيدا في اتجاه إرساء أسس السلام المستدام، وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي قرار اتهام بحق الرئيس السابق تايلور. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أعلن أن ليبيريا استوفت الشروط التي تؤهلها للحصول على تمويل من صندوق بناء

السلام لمساعدتها في توطيد السلام الذي تحقق بشقّ الأنفس، عن طريق تيسير اتخاذ إجراءات ملموسة وسريعة. وتناولت خطة الأولويات، التي أُقرّت لاحقا في إطار صندوق بناء السلام، المجالات التالية: تشجيع المصالحة الوطنية وإدارة النزاع، والتحرك من أجل تحقيق السلام وتسوية النزاع، وتعزيز قدرة الدولة على توطيد السلام.

## ٥ - جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٨ - أحرزت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما ملموسا في الجهود التي تبذلها للإعمار بعد انتهاء النزاع التي أعقبت الانتخابات التاريخية والسلمية إلى حد بعيد التي أجريت عام ٢٠٠٦. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اشتركت الحكومة مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التابع للأمم المتحدة في استضافة المؤتمر الدولي الثاني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي ضم أكثر من ٢٠٠ مهني وخبير من ١٩ بلدا أفريقيا وركز على الجوانب الأساسية من البرامج المضطلع بها في هذا المجال، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وإقامة العدل في الفترة الانتقالية. ووفر هذا المنتدى للجهات الأفريقية المعنية العاملة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فرصة لتبادل الخبرات ووضع استراتيجيات للمستقبل.

١٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اجتمع ممثلو حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في نيروبي، وأصدروا بيانا مشتركا دعوا فيه إلى اتخاذ إجراءات لتبديد الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة غير المشروعة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخصوصا القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إيتراهاموي التي تشكل تهديدا لكلا البلدين وللمنطقة المجاورة. وتعهد البلدان أيضا بالامتناع عن تسليح أيّ جماعات مسلحة أو تمويلها أو دعمها بأي شكل آخر.

٢٠ - وعُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ مؤتمر غوما لتحقيق السلام والأمن والتنمية في مقاطعتي كيفو وذلك بمشاركة فعالة ودعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وقّعت الجماعات المسلحة الكونغولية المشاركة كافة صك التزم تعهدت بموجبه بالوقف الكامل والفوري للأعمال القتالية في جميع أنحاء مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية.

٢١ - وعلى الرغم من هذه الاتفاقات، تواصلت في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية طيلة النصف الأول من عام ٢٠٠٨، أعمال العنف الخطيرة، ولا سيما العنف الذي يستهدف النساء والأطفال. ومع أن عملية الحكم وبناء المؤسسات ما زالت تواجه تحديات كثيرة، يجدر التسليم بالتقدم الذي أحرز عموما في السنوات القليلة الماضية.

## ٦ - منطقة دارفور في السودان

٢٢ - أُذن بتشكيل عملية مختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دعماً لتنفيذ اتفاق سلام دارفور الذي وقّعه في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان، وهي أكبر مجموعات المتمردين. ولم يُنشر أفراد العملية المختلطة ومعداتها إلا تدريجياً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

٢٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عين رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام شخصية جديدة في منصب كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور. غير أنه، في تموز/يوليه، تدهورت الحالة الأمنية في جميع أنحاء دارفور، ومن مظاهر ذلك أن دورية تابعة للعملية المختلطة تعرضت لاعتداء أدى إلى مقتل سبعة من حفظة السلام وإصابة أكثر من ٢٠ آخرين بجروح.

## ٧ - تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

٢٤ - خلال العام الماضي، أدّت المفاوضات المطولة التي أجريت مع حكومة تشاد إلى الاتفاق على نهج ثلاثي المحاور لتحسين الحالة الأمنية في البلد. ووافقت حكومة تشاد تحديداً على إنشاء وجود متعدد الأبعاد يشمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لتوفير الحماية للمدنيين والمساهمة في رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. ووافقت الحكومة أيضاً، على إنشاء قوة شرطة تشادية لصون القانون والنظام في مخيمات اللاجئين، وأذنت لقوة أوروبية بحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان قد تم نشر حوالي ٦٠٠ من موظفي الأمم المتحدة ونحو ٣٠٠٠ من أفراد قوة الاتحاد الأوروبي.

٢٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وقعت اشتباكات مسلحة عديدة على الحدود وهاجمت قوات المتمردين عاصمة تشاد في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأدان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المحاولة غير الدستورية للاستيلاء على السلطة في تشاد وكلف رئيسي الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالبحث عن حل للأزمة بالتشاور مع الأطراف التشادية. وعلاوة على ذلك، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠٨ مؤتمر قمة استثنائياً بشأن الحالة وتعهدت بتقديم مساعدة عاجلة لتشاد.

٢٦ - ورغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لإحلال السلام، وجدت بعثة مجلس الأمن التي زارت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

وتشاد وأحد مخيمات اللاجئين، أن الحالة متردية فيها ولا حظت أن خطر شن هجمات من قبل الجماعات المسلحة قائم.

٢٧ - وتشكل الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مثالا على مدى تعقيد وخطورة التحديات التي تواجهها في بعض أجزاء أفريقيا الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. ومن أجل توفير الأمن للسكان وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة المضطربة، سيكون من الأهمية بمكان أن تُظهر الحكومات والمجتمع الدولي إرادة سياسية أقوى، وأن يجري في الوقت نفسه توفير قوات وتقديم دعم لوجستي بشكل عاجل إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

## ٨ - الصومال

٢٨ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وافقت الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف المعارضة من أجل إعادة تحرير الصومال على وضع حد للتراع بينهما بموجب اتفاق جيبوتي، وطلبا إلى الأمم المتحدة نشر قوة دولية لإعادة الاستقرار إلى هذا البلد في غضون ١٢٠ يوما. لكن جماعات مسلحة أخرى قامت بشن هجمات في أعقاب هذا الاتفاق وما زال هذا الميثاق يلقي معارضة شديدة من جانب بعض الجماعات ونفر من المعارضة.

٢٩ - وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٨، شمل قوام القوات الذي نُشر من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كتيبة بوروندية وكتيبتين أوغنديتين، أي ما مجموعه ٦٥٠ ٢ فردا من أصل ٨٠٠٠ فرد مأذون بهم. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨، دعا رئيس الوزراء نور حسن حسين المجتمع الدولي إلى التعجيل بنشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الصومال.

٣٠ - ويشكل اتفاق جيبوتي خطوة هامة في اتجاه تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وبذل الشركاء الدوليون مؤخرًا، تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، جهودًا من أجل إعداد إطار للقطاع الأمني. وجرى توفير مبلغ لبدء الأعمال قدره ١٤ مليون دولار من أجل المساعدة في تلبية الاحتياجات الفورية للحكومة الاتحادية الانتقالية.

## جيم - بناء السلام

٣١ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن بالتزامن قرارات أرسيت فيها البنية الأساسية لبناء السلام ألا وهي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، من أجل الاستجابة للطلب العالمي المتزايد على تقديم دعم متواصل للبلدان الخارجة من التراع. ويُتوقع أن يمد صندوق بناء السلام جسرا بالغ الأهمية بين مرحلتي التراع والتعافي منه في فترة قد لا تكون فيها آليات التمويل الأخرى متوافرة بعد.

٣٢ - ويركز صندوق بناء السلام، الذي حُدد هدف تمويله الأولي بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار، على تثبيت المؤسسات الحكومية وتدعيمها، وبالتالي تعزيز قدرة الحكومات على إدامة عملية السلام وتلبية الاحتياجات الأشد إلحاحاً لبلداتها لدى خروجها من النزاعات. ويجري توفير الدعم للبلدان المستوفية لشروط الحصول عليه عبر نوافذ تمويلية مختلفة هي: (أ) النافذة الأولى: وتشمل البلدان التي تنظر لجنة بناء السلام في وضعها؛ (ب) النافذة الثانية: وتشمل البلدان التي عيّنها الأمين العام بشكل خاص؛ (ج) النافذة الثالثة: وهي تسهيلات عاجلة يتولى الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام إدارتها، وتتاح للأنشطة العاجلة القائمة بذاتها في مجال بناء السلام.

٣٣ - ومنذ عام ٢٠٠٦، استوفت أربعة بلدان هي بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى شروط الحصول على تمويل في إطار النافذة الأولى. وفي عام ٢٠٠٨، استوفت عدة بلدان أخرى شروط الحصول على تمويل في إطار النافذتين الثانية والثالثة، من بينها جزر القمر وكوت ديفوار وغينيا - كوناكري وليبيريا وكينيا.

#### ١ - بوروندي

٣٤ - اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إطار استراتيجي لبناء السلام في بوروندي متفق عليه. وأُنخذت خطة الأولويات من أجل بناء السلام التي وضعتها حكومة بوروندي بدعم من الأمم المتحدة كأساس لتخصيص مبلغ ٣٥ مليون دولار لهذا البلد من صندوق بناء السلام. وحددت خطة الأولويات المجالات الرئيسية التالية: (أ) الحكم الرشيد؛ (ب) تعزيز سيادة القانون بين قوات الأمن؛ (ج) توطيد العدالة والنهوض بحقوق الإنسان وتحقيق المصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب؛ (د) مسألة الأراضي، ولا سيما في سياق إعادة إدماج السكان المتضررين وجهود إنعاش المجتمعات المحلية الموجهة خصوصاً للنساء والشباب والسكان المتضررين<sup>(١)</sup>.

٣٥ - ورغم الاتجاهات السياسية الإيجابية التي سادت طيلة عدد من السنوات ومشاركة المجتمع الدولي الفعالة عن طريق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ولجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي منذ إجراء الانتخابات بنجاح عام ٢٠٠٥، ظلت الحالة السياسية والأمنية والإنسانية العامة في بوروندي صعبة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

(١) انظر S/2008/330.

## ٢ - سيراليون

٣٦ - أحرزت حكومة سيراليون منذ إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية عام ٢٠٠٧ تقدماً لا يُستهان به في تنفيذ برنامجها الخاص بتوطيد السلام والتعافي الاقتصادي.

٣٧ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، بالتعاون مع المانحين الثنائيين، تعزيز قوات الشرطة والقوات المسلحة وتدريبها. وقدم المكتب أيضاً المساعدة الفنية للجنة الوطنية للانتخابات لإجراء انتخابات المجالس المحلية التي تمت بنجاح وبسلام في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وجرى دعم هذه المبادرات مالياً بمبالغ خُصصت من صندوق بناء السلام. ويُتوقع أن يخلف مكتب متكامل لبناء السلام تابع للأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون عند انتهاء ولايته في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٣٨ - وبعد أن وقّعت حكومة سيراليون الجديدة إطار التعاون لبناء السلام في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، نُفذت مشاريع إضافية شملت تنمية المبادرات التجارية للشباب، وتنمية قدرات نظام العدالة، وتنمية قدرات لجنة حقوق الإنسان في سيراليون. ويتوقع أن يستمر العمل على إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي ويتسع نطاقه عام ٢٠٠٨. وتُبذل جهود دؤوبة لمكافحة أسباب النزاع، وإذا استمرت هذه الجهود في مسارها، فمن المفروض أن تظل آفاق السلام الدائم والتنمية المستدامة إيجابية.

## ٣ - غينيا - بيساو

٣٩ - خلال الدورة الثانية للجنة بناء السلام المخصصة لغينيا - بيساو التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٨، لوحظ أنّ هذا البلد أحرز تقدماً ملموساً منذ انتهاء النزاع فيه عام ١٩٩٩. غير أنّ حشد الموارد المالية من المجتمع الدولي أمر حيوي لكي يواصل البلد مسار إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع من أجل توطيد السلام.

٤٠ - ولقد أقرّ رئيس وزراء غينيا - بيساو بأنّ الحكومة والمواطنين مسؤولون في المقام الأول عن مواصلة التزامهم بالإصلاحات الضرورية التي استهلت في ما يتصل بتهيئة مناخ من السلام والمصالحة لإجراء الانتخابات وتسوية دفع الأجور والمرتبات وتحسين الحالة المالية للدولة وإصلاح قطاعي الأمن والشرطة ومعالجة مشكلات الاتجار بالمخدرات.

٤١ - ومن الضروري أن تستمر لجنة بناء السلام في توفير المساعدة لحفز المانحين على تقديم مساعدتهم لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الطويلة الأجل في قطاعي الإدارة العامة والأمن وتوفير التدريب وإيجاد فرص العمل للشباب وسائر الفئات المستضعفة. ويسعى صندوق بناء السلام

إلى تمويل مشاريع سريعة الأثر في مجالات الصحة والطاقة والانتخابات، بما في ذلك تسجيل الناخبين.

٤٢ - ولكن يتعين أيضا على وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أكبر في دعم توطيد السلام بعدة طرق من بينها تنفيذ مبادرات في مجالي الزراعة والعمالة وتوسيع نطاق الأنشطة التنفيذية ليشمل مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات وهو مشكلة مستفحلة.

#### ٤ - جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٣ - يقدم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المساعدة للحكومة في جهودها المبذولة لتوطيد الديمقراطية وتثبيت المؤسسات الوطنية منذ عام ٢٠٠٠. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استوفت جمهورية أفريقيا الوسطى شروط الحصول على تمويل من صندوق بناء السلام يتركز على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: إصلاح قطاع الأمن؛ والعمل على كفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون؛ وإنعاش المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات.

#### ثالثا - تعزيز استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات السلام والأمن

٤٤ - دعوت في تقرير السابغ بشأن هذا الموضوع (A/62/204) إلى تحسين استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات في عدد من المجالات من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتستعرض الفروع أدناه التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات.

#### ألف - تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية

٤٥ - دعوت تحديدًا إلى تعميق مشاركة منظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، وإلى تيسير انتداب موظفي الأمم المتحدة إلى مهام قصيرة الأجل دعما لبناء القدرات<sup>(٢)</sup>. وقد أحرز تقدم ملموس في بلورة البرنامج العشري لبناء القدرات المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه تطور التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ونظيراتها في القارة.

٤٦ - وإضافة إلى الدعم الفني والتدريب والمشورة القانونية والمساعدة في حشد الموارد المالية التي يسعى المجتمع الدولي إلى تقديمها، يسري الإبلاغ أن عددا من وكالات الأمم

(٢) A/62/204.

المتحدة بدأ أيضا في تقديم مساعدة مباشرة عبر توفير الموظفين دعما لبناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية.

## ١ - تعزيز بناء القدرات دعما للاتحاد الأفريقي

٤٧ - قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي ترأس المجموعة الفرعية للإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع التابعة لمجموعة السلام والأمن في آلية التشاور الإقليمي، الدعم للاتحاد الأفريقي في مجالي السياسات العامة والتوظيف. وبهذا الصدد، دعمت المفوضية تنظيم حلقات دراسية عن نشر السياسات العامة موجهة للمجتمع المدني الأفريقي وحلقة عمل رفيعة المستوى بالتعاون مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بشأن سياسة الاتحاد الأفريقي العامة المتعلقة بالإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع.

٤٨ - ووضعت المفوضية أيضا اثنين من الموظفين وتجهيزات حاسوبية تحت تصرف شعبة الشؤون الإنسانية واللاجئين والمشردين بمفوضية الاتحاد الأفريقي. وتقدم المفوضية خدمات خبير استشاري وأحد موظفي الدعم الاستشاري للتحضير لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائي الأول لرؤساء الدول والحكومات المعني باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا والمزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٤٩ - وأقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة الشؤون الجنسانية في الاتحاد الأفريقي شراكة بينهما للعمل في ميادين ثلاثة هي: بناء قدرات البرمجة في مجال حقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني ورصده في الاتحاد الأفريقي؛ وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع وما بعده؛ وتعبئة مشاركة المرأة على نحو فعال من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأفريقي وبرلمان البلدان الأفريقية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عُيّن ممثل عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدى الاتحاد الأفريقي وهو مختص بمسائل السياسات العامة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

٥٠ - وأنشأ القسم المعني بدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شعبة للشراكة الجديدة والتكامل الإقليمي بهدف تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامجها الخاص بالشراكة الجديدة. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل نشط في مؤتمرات القمة التي يعقدها الاتحاد الأفريقي وتقدم الإرشادات الفنية والتعليقات وخصوصا في المناقشات التي تجري بشأن دمج الشراكة الجديدة في بنى الاتحاد الأفريقي وعملياته. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قررت آلية التشاور الإقليمي التي أنشئت لتعزيز التنسيق في ما يتعلق ببرنامج الاتحاد الأفريقي الخاص بالشراكة الجديدة، التحرك باتجاه التقيد بشكل أدق بأولويات مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٥١ - وقدّم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، الدعم للاتحاد الأفريقي في الاستعراض الذي يجريه لخطّة التنفيذ المعنية بالفيروس والإيدز للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وتحديد كلفتها. ويجري إعداد اتفاق مالي مشترك دعماً لهذه الخطّة. ويقدم البرنامج المشترك أيضاً الدعم الفني لإدراج الإيدز في بنية السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي. وتسهّلاً لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي المعنية بالفيروس والإيدز، ومن أجل تحسين متابعة تنفيذها مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، عزز البرنامج المشترك مفوضية الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية بإعارتها موظفاً رفيع المستوى لمدة سنتين وتوفير الأموال اللازمة لها لتعيين موظف مشاريع آخر.

٥٢ - وتقدم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المساعدة لإدارة التربية في مفوضية الاتحاد الأفريقي وللمجموعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق بناء قدراتها. وفي هذا الصدد أعارت اليونسكو الاتحاد الأفريقي أخصائياً أقدم في الشؤون التربوية للمساعدة في إدارة تنفيذ خطة عمل العقد الثاني للتعليم في أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥).

٥٣ - ومساندة للبرنامج العشري لبناء القدرات المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دعماً مؤسسياً لإدارة الشؤون الاجتماعية؛ وإدارة الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا، وإدارة السلام والأمن والمرأة، وإدارة الشؤون الجنسانية والتنمية. بمفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك بإعارتها موظفين على المستوى المهني والإداري والمالي واللوجستي. وتمّ شراء اللوازم والمعدات لتمكين مكاتب الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من العمل بشكل سلس. وحتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، بلغت الكلفة الإجمالية التقريبية للموظفين المعارين واللوازم والتجهيزات وموظفي الاتصال المكرسين لهذا العمل بدوام كامل مليون دولار، وتتوقع اليونسيف تقديم ما بين ٣ و ٤ ملايين دولار لدعم الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٨.

٥٤ - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تقديم المساعدة الفنية المباشرة وغير المباشرة لتعزيز أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على حد سواء، بما في ذلك توفير خدمات مستشارين زراعيين قدامى وموظفين فنيين مبتدئين وخبراء استشاريين بعقود قصيرة الأجل للمساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وقدمت الفاو المساعدة عبر تنظيم اجتماعات ذات صلة بتنفيذ هذا البرنامج، ومساندة حشد الموارد، ودعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٥٥ - وواصل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا التابع لمكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة إقامة تعاون فعال مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات السلام والأمن ونزع السلاح. وطلبت المفوضية من المركز الإقليمي إبداء آرائه في مسائل ذات صلة بإنشاء الوحدة المعنية بالأسلحة الصغيرة التابعة للاتحاد الأفريقي وتشغيلها ومسائل نزع السلاح ذات الصلة. وشارك المركز في ثلاث حلقات عمل لخبراء نظمها الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ برنامجها الخاص بالحدود.

٥٦ - وأنشأت إدارة عمليات حفظ السلام فريق الاتحاد الأفريقي لدعم السلام من أجل كفالة تقديم المساعدة الفعالة والمستدامة للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. والفريق المذكور آلية تابعة لإدارة عمليات حفظ السلام مكرسة لمساعدة الاتحاد الأفريقي في إعداد قوة احتياطية أفريقية ونشرها وفي بناء قدراته المؤسسية على المدى الطويل لتخطيط عمليات حفظ السلام المعقدة والمتعددة الأبعاد ونشرها وإدارتها.

٥٧ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة إسهامها في تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في مجالات منع نشوب النزاعات وتسويتها وإدارة الأزمات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع ومسائل المساعدة في الانتخابات. وتقوم الإدارة بإعداد برنامج تدريبي عن الحوار والوساطة.

## ٢ - التعاون مع المنظمات دون الإقليمية

٥٨ - وسّعت آلية التشاور الإقليمي، وهي الآلية المعنية بتنسيق دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولمفوضية الاتحاد الأفريقي، في اجتماعها الثامن نطاق تركيزها ليشمل المنظمات دون الإقليمية الأفريقية. وأبلغت عدة وكالات وإدارات في منظومة الأمم المتحدة خلال العام الماضي عن تعاونها مع منظمات دون إقليمية. وتعمل المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا على ضم جهود وكالات الأمم المتحدة للتعاون في دعم الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة على المستوى دون الإقليمي عن طريق المشاركة في المناقشات المشتركة بين الوكالات.

٥٩ - وفي العام الماضي، واصل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا التابع لمكتب شؤون نزع السلاح تعاونه مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسائل مثل إنشاء آلية واتخاذ تدابير لمنع أنشطة السمسرة غير المشروعة في الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية؛ وإنشاء قاعدة البيانات دون الإقليمية والسجل الخاصين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات السلام؛ والتنفيذ الفعلي للوقف الاختياري

لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية المذكورة.

٦٠ - وعيّنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا كمؤسسة خبرات لوضع الإجراءات التنفيذية المعيارية لبرنامج الأسلحة الصغيرة للجماعة الاقتصادية. والمركز الإقليمي عضو في اللجنة الفنية الإقليمية للبرنامج الذي يستعرض مقترحات المشاريع التي تقدمها اللجان الوطنية وسائر الكيانات وقرها. وفي هذا السياق، شارك المركز في الاجتماع الأول للجنة الفنية الإقليمية الذي عُقد في باماكو في أيار/مايو ٢٠٠٧.

٦١ - وواصل المركز الإقليمي أيضا تعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأجرت المؤسساتان مشاورات مكثفة بشأن تنفيذ مبادرة ساو تومي التي دعت إلى اعتماد صك ملزم قانونا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإلى اعتماد مدونة سلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا.

٦٢ - وتعاونت المنظمة الدولية للهجرة مع الاتحاد الأفريقي في تنظيم اجتماع بشأن إدارة الهجرة داخل منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي ذلك الاجتماع، الذي عُقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ في أديس أبابا، قدّم خبراء من مختلف وكالات الأمم المتحدة عددا من العروض.

٦٣ - وعقد ممثلو اليونسيف في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي اجتماعا إقليميا في أديس أبابا في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ لمناقشة التطورات الجديدة والمتغيرة في أفريقيا وخصوصا البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وكان هدف الاجتماع تبادل الخبرات والمعارف والتوجيهات حول كيفية برمجة الأنشطة الإقليمية على أفضل وجه.

٦٤ - وفي العام الماضي، اجتمع فريق عامل للأمم المتحدة تابع لفرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى لحصر برامج ومشاريع الأمم المتحدة المنفذة حاليا دعما لميثاق تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى وتحديد الثغرات فيها. وأعدت فرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة مواصفات البرامج والمشاريع المذكورة لتستعرضها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. واجتمع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى بفرقة العمل المذكورة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لمناقشة التدابير العملية لمشاركة الأمم المتحدة في تنفيذ ميثاق تحقيق الاستقرار.

٦٥ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٣٠ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ الذي سلّمت فيه الجمعية بأهمية تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية على معالجة

أسباب الصراعات في أفريقيا، حث الأمين العام جميع الإدارات والوكالات القادرة على تزويد مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مباشرة بالموظفين والدعم ذي الصلة على أن تفعل ذلك من أجل تعزيز جهودها الرامية إلى توفير شروط تحقيق السلام والأمن الدائمين في أنحاء القارة وصومها. وسيشكل التنفيذ الفعلي لهذا الميثاق الهام مساهمة كبرى في توطيد السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

### ٣ - التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

٦٦ - تماشيا مع التوصية الواردة في تقريره المقدم إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/61/213)، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعا تاريخيا في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لتبادل الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك ولإقامة تعاون أوثق وأكثر تنظيما بينهما. واستعرض المجلسان حالات النزاع في السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار. وأتاح الاجتماع للمجلسين فرصة تبادل وجهات نظرهما المختلفة بشكل بناء والبحث عن سبل العمل معا بتآزر ودون ازدواجية في الجهود.

٦٧ - لقد أيد أعضاء مجلس الأمن، في قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، مقترحي الداعي إلى إنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في غضون ثلاثة أشهر، يتكون من شخصيات بارزة للنظر في أساليب تقديم الدعم إلى عمليات حفظ السلام التي يمكن أن تضطلع بها المنظمات الإقليمية في إطار ولاية الأمم المتحدة. وهذه خطوة حاسمة في اتجاه تلبية الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لحل النزاع في البلدان ومعالجة أي حالات أخرى قد تنشأ.

### باء - الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة ووضع حد لثقافة العنف

٦٨ - أوصى الأمين العام في تقريره السابق بأن تستغل الأمم المتحدة قدرتها بشكل كامل لاتخاذ إجراءات معيارية في سبيل المضي قدما بالمفاوضات الرامية إلى صياغة صك شامل وملزم قانونا، يرسى المعايير الدولية لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. إضافة إلى ذلك، جرى حث منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات على اتخاذ المزيد من الخطوات لمكافحة ثقافة العنف التي تشكل في وقت واحد نتيجة لتدفق كميات كبيرة من الأسلحة وسببا له، عن طريق "إشراك المجتمع المدني وتعزيز قدراته في البلدان الخارجة من صراعات، باتباع سبل شتى منها البرامج الموسعة في مجالي ثقافة السلام والتربية الوطنية"<sup>(٢)</sup>.

٦٩ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٨٩/٦١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنشأ الأمين العام فريقاً من الخبراء الحكوميين لبحث الجدوى والنطاق والبارامترات الأولية في ما يتعلق بإعداد صك شامل وملزم قانوناً يضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. وعقد فريق الخبراء دورته الأولى في شباط/فبراير ودورته الثانية في أيار/مايو ٢٠٠٨ وأكمل مداولاته في دورته الثالثة والأخيرة التي عُقدت في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقد اهتمت الخبراء في مداولاتهم بالآراء التي أبدتها الدول الأعضاء كتابة بشأن المسألة وبدراستين تحليليتين أعدتهما معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. واستناداً إلى مداولات الفريق وتوصياته، سيصدر تقرير لتتظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

٧٠ - وحذير بالذكر أن كلا من الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، اللذين يضمنان ١٢ بلداً في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، أبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقارير عن اتخاذ تدابير حاسمة على الصعيد الإقليمي لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تهدد الاستقرار الإقليمي ونقلها عبر الحدود.

٧١ - ووافقت الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا على اتفاقية تاريخية متعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة وقّعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وصدّقت على هذه الاتفاقية حتى الآن خمس دول أعضاء (هي مالي والنيجر وسيراليون والسنغال وبوركينا فاسو)، وستدخل حيز النفاذ عند تصديق الدولة التاسعة عليها. ويجري إعداد خطط تنفيذ تلك الاتفاقية، وستُلمس من المجتمع الدولي الموارد اللازمة للتدريب والتجهيزات وتعزيز المؤسسي للنظم القضائية.

٧٢ - والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة منظمة حكومية دولية تعمل على تنفيذ بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها، وهو البروتوكول الملزم قانوناً، الذي وقّعت الدول الأعضاء في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويعمل المركز في مجالات تنسيق التشريعات وبناء قدرات إنفاذ القانون والتنسيق الإقليمي وتوعية الجمهور.

٧٣ - وتشمل أنشطة "ثقافة السلام" التي يضطلع بها المركز احتفالاً بالذكرى السنوية لإعلان نيروبي (٢٠٠٠) بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي (٢٠٠٠)، الذي سبق اعتماده بروتوكول نيروبي. ونظم المركز مباراة مدرسية في الإنشاء في أوغندا كمشروع تجريبي وأعدّ أفلاماً وثائقية وعروضاً مسرحية ونظم أنشطة إعلامية أخرى ومناسبات للدعوة من

أجل تعزيز ثقافة السلام وتغيير المواقف والسلوك في ما يتصل بجيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٧٤ - وفي إطار برنامج وصندوق السلام والتنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يُنفذ برنامج مشترك مع اليونسكو في مجال ثقافة السلام. وتنفذ اليونسكو برنامجاً إقليمياً للتكامل عنوانه "تسخير التعليم للتعريف بحقوق الإنسان والمواطنة والسلام والتكامل دون الإقليمي في المناهج الدراسية"، ويهدف إلى التشجيع على تطوير المناهج وتدريب المدرسين والمدرسين والمجتمعات المحلية وإعداد مواد التدريس. وستستفيد من تنفيذ هذا البرنامج الإقليمي عدة بلدان منها كوت ديفوار وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون وتوغو.

٧٥ - وأبلغ، أيضاً، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون عن الاضطلاع، في غرب أفريقيا، بأنشطة لتعزيز ثقافة السلام ولتشجيع الحوار والمشاركة عبر مجموعة من الأنشطة الإعلامية ومن خلال توفير التدريب في مكان العمل للعاملين في قطاع الإعلام.

٧٦ - واليونسكو مكلفة بتقديم تقرير عن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/63/127). وهي تعمل مع الدول الأعضاء فيها على تنقيح الكتب المدرسية والمناهج الدراسية إسهاماً في ضمان حذف رسائل الكراهية والتشويهات والتحامل والتخيز السليبي من الكتب المدرسية ووسائل التعليم الأخرى. وتشجع اليونسكو مبادرة "من احتمالات النزاع إلى إمكانيات التعاون" التي تيسر الحوار المتعدد المستويات والتخصصات من أجل تعزيز السلام والتعاون والتنمية في ما يتصل بالجال الحيوي المتمثل في إدارة موارد العالم المشتركة من المياه التي تزداد ندرة.

٧٧ - وما فتئت اليونسكو تعمل من أجل غرس القيم الديمقراطية في وجدان الطلاب جميعاً، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملها من أجل إتاحة تعليم جيد على جميع المستويات التعليمية، عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي على حد سواء. ويجري تشجيع النهوض بالحكم الديمقراطي ومشاركة المواطنين في البلدان النامية، وخاصة في بلدان مرحلة ما بعد النزاع، من خلال: تدريب الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام على تقنيات العمل الصحفي غير المتحيز والمستقل في مناطق النزاعات؛ ودعم هيئة الظروف اللازمة لنشوء وسائط إعلام مستقلة عن طريق توفير الخبرات للسلطات الوطنية التي تسعى إلى تكييف تشريعاتها الإعلامية مع معايير حرية التعبير والسلام والتسامح المتعارف عليها دولياً؛ ومساعدة وسائط الإعلام في تغطية الانتخابات.

## جيم - إيجاد فرص عمل في بلدان مرحلة ما بعد النزاع

٧٨ - تنفيذًا لتوصية أخرى من التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير السابق المقدم من الأمين العام، ألا وهي التوصية القائلة بضرورة وضع استراتيجية منسقة لإشراك منظومة الأمم المتحدة في جعل مسألتي العمالة وإدراج الدخل محورا لعمليات الإنعاش والانتقال<sup>(٢)</sup>، وضع فريق عامل برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية سياسة عامة شاملة لإيجاد فرص العمل وإدراج الدخل وإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد النزاع. وأكدت هذه السياسة الوكالات الـ ١٩ المتعاونة في هذا المجال ووضعت خمسة مبادئ توجيهية هي ضرورة اتسام البرامج بالاتساق والشمول؛ وتفادي الآثار المضرة بالأفراد والمجتمعات المحلية والبيئة والاقتصاد ("لا تؤذ")؛ ومراعاة ظروف النزاع؛ والسعي إلى تحقيق الاستدامة؛ وتشجيع المساواة بين الجنسين. وعقد الفريق العامل اجتماعا في القاهرة في آذار/مارس ٢٠٠٨ لوضع مبادئ توجيهية عملية لتنفيذ هذه السياسة العامة، ويجري التحضير لإعداد برامج تنفيذية على الصعيد القطري.

٧٩ - وتساند لجنة بناء السلام بشكل فعال إيجاد فرص عمل في بوروندي وسيراليون معا، وذلك كهدف أساسي تسعى المشاريع السريعة الأثر إلى تحقيقه ضمن الإطار الاستراتيجي في كل من البلدين. ويسلم الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي بأن الشباب فئة مستضعفة من السكان يجب تلبية احتياجاتها في إطار الجهود المبذولة لإنعاش المجتمعات المحلية، وذلك على حد سواء للتخفيف من آثار هشاشتها ولكفالة مشاركتها في عملية توطيد السلام مشاركة فعالة وذات مغزى.

٨٠ - وخُصص مبلغ ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من صندوق بناء السلام لحكومة بوروندي من أجل "مشاركة الشباب في التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي". ويشمل البرنامج ست مقاطعات ويهدف إلى تمكين الشبان وزيادة التماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية عن طريق: (أ) تمكينهم من المشاركة في الأنشطة التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة (إعادة زراعة الغابات وصون البيئة والصرف الصحي في المناطق الحضرية وإصلاح البنى التحتية الأساسية)؛ (ب) وإتاحة المجال أمامهم للحصول على قروض متناهية الصغر وتدريب مهني وفرص عمل لأول مرة؛ (ج) وتدريبهم على بناء السلام والمهارات الحياتية.

٨١ - وتشكل عمالة الشباب وتمكينهم أيضا أحد المجالات ذات الأولوية في عمل لجنة بناء السلام في سيراليون. فإطار التعاون الاستراتيجي لبناء السلام الذي اعتمدته حكومة سيراليون

ولجنة بناء السلام يعتبر بطالة الشباب وطمعهم أحد الأسباب الجذرية للحرب الأهلية التي لا تزال تمثل خطرا يهدد جهود توطيد السلام.

٨٢ - والتزمت حكومة سيراليون بتنفيذ برامج تعنى بعمالة الشباب وتمكينهم وتعزيز المنظمات الشبابية وزيادة مشاركة الشباب في صنع القرار مع إيلاء احتياجات الشباب والفتيات اهتماما خاصا. وخُصص أكثر من ٣ ملايين دولار من صندوق بناء السلام لمشروع خاص بعمالة الشباب وتمكينهم في إطار خطة الأولويات الخاصة بسيراليون.

## رابعاً - خاتمة

٨٣ - بذلت أفريقيا، بمساندة من المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والدولية، جهودا حثيثة ودؤوبة طيلة العقد الماضي لتشجيع السلام وتعميق الالتزام بالعمليات الديمقراطية والحكم الرشيد، ومعالجة المشكلات الأساسية من قبيل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبدأت عناصر من بنية السلام والأمن الأساسية للاتحاد الأفريقي، مثل مجلس السلام والأمن وفريق الحكماء، الاضطلاع بعملها وهي تحقق نتائج ملموسة، سواء بمفردها أم بتضافر جهودها مع جهود الأمم المتحدة.

٨٤ - وتتزايد الجهود التعاونية المبذولة في مجال الوساطة كما في كينيا وفي مجال بناء السلام كما في دارفور، وما فتئت وكالات الأمم المتحدة تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية توطئة للتنفيذ الدقيق للمرحلة التالية والأوسع نطاقا من مراحل البرنامج العشري لبناء القدرات المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٨٥ - وإضافة إلى ذلك، ودعما لهدف رؤساء الدول الأفارقة المتمثل في جعل "أفريقيا خالية من النزاعات" تماما في أقرب وقت ممكن، بدأت وكالات الأمم المتحدة توفر الموظفين مباشرة، وفي بعض الحالات تقدم الدعم اللوجستي والمالي، من أجل النهوض بالعمل الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي لتحقيق هذا الهدف. وأود أن أسترعي الانتباه بشكل خاص في هذا التقرير إلى العمل البالغ الأهمية الذي تؤديه فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لإعداد مبادئ توجيهية تنفيذية شاملة يُسترشد بها في الجهود الوطنية التي تُبذل لإيجاد فرص عمل في مرحلة ما بعد النزاع.

٨٦ - وتضطلع لجنة بناء السلام بدور هام الآن وقد سلطت الضوء أيضا على الجانب البالغ الأهمية الذي تشكله بطالة الشباب في كل من بوروندي وسيراليون، إدراكا منها لضرورة إعطاء العدد الهائل من الشبان عاطلين أملا جديدا إذا أُريد تجنبهم مغبة الانزلاق مجددا في الأزمات الوطنية والإقليمية العنيفة وتأجيلها.

٨٧ - وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته العديد من البلدان الأفريقية على طريق تحسين أساليب الحكم، وذلك بفضل جهودها الخاصة إلى حد بعيد، لا تزال مشكلات الاستبعاد واحتكار النفوذ والفقر المدقع الخطيرة تشكل لب العديد من مشكلات القارة. علاوة على ذلك، سببت أزمات ما بعد الانتخابات في بعض البلدان قلقاً متزايداً لمجلس الأمن من إمكانية أن تترتب على بعض المسائل المحلية آثار على السلام والأمن الإقليميين.

٨٨ - والواقع أن التقدم الذي تحقق في السنوات الماضية ليس في جميع الأحوال راسخاً، ويمكن للتهديدات الجديدة ولاشتداد حدة الصعوبات القائمة أن تطغى عليه أو تعكس مساره. وتشكل الآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع أسعار الغذاء والوقود على نطاق متزايد لاتساع خطر يهدد المكاسب الأخيرة المشجعة. وبدون تنمية، لا يمكن للسلام أن يدوم؛ والعكس صحيح أيضاً: فبدون سلام، لن يكون للتنمية أساس متين تنهض عليه. وأنا أحث وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء على ترسيخ التزامها وتعميق تعاونها لمنع نشوب النزاعات، وتسويتها، وبناء السلام بعد انتهائها، دعماً للجهود التي تبذلها أفريقيا نفسها لتتحول إلى قارة خالية من النزاعات وتحقيق الازدهار لشعوبها جميعاً.